

Distr.: General
29 October 2004
Arabic
Original: English



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثالثة

البنود ١٠٣ (أ)، و ١٠٣ (ب)، و ١٠٥، و ١٠٥ (أ)
و ١٠٥ (ج) من جدول الأعمال
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري
مسائل حقوق الإنسان: تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق
الإنسان؛ حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من
المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نسخة من رسالة موجهة إلى السيد دودو ديبيني، المقرر
الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية
الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، من الممثل الدائم لإيطاليا لدى المنظمات الدولية في
جنيف، السفير باولو بروني، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم الرسالة المرفقة طيه بوصفها وثيقة رسمية من وثائق
الجمعية العامة في إطار البند ١٠٣ والبند ١٠٥ من جدول الأعمال، مع إشارة خاصة إلى
البندين الفرعيين (أ) و (ج) من هذا البند الأخير.

(توقيع) ألدو مانتوفاني

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، من الممثل الدائم لإيطاليا لدى المنظمات الدولية في جنيف

إن إيطاليا، كما تعلمون، ممتنة لكم غاية الامتنان لدراستكم المتعلقة بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وكذلك لتقاريركم عن هذه المواضيع. فنحن نعلق أهمية بالغة على نظام الآليات الخاصة التي أنشأتها لجنة حقوق الإنسان عبر السنين، ونؤكد مجددا دعمنا القوي لتلك الآليات وعزمنا على التعاون معها من أجل تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية على نطاق العالم. وفي رأي إيطاليا أن المقرر الخاصين الخاصين منوط بهم هم والآليات الأخرى، الواجب الأكبر المتمثل في التصرف إزاء ما يرد من معلومات موثوقة ذات مصداقية جرى التحقق منها.

وفي هذا الصدد، فوجئت السلطات الإيطالية بما ورد في دراستكم المتعلقة بمسألة البرامج السياسية التي تروج للتمييز العنصري أو تحض عليه (A/59/330) من أنه تم إدراج حزبين سياسيين، عضوين في الحكومة الائتلافية الراهنة (هما تحديدا حزب التحالف الوطني ورابطة الشمال) في "قائمة الجماعات السياسية وشبه العسكرية المعروفة بعنصريتها وكرهيتها للأجانب" في أوروبا وأن "ممثلين هذين الحزبين يروجون خطابا عنصريا معاديا للمهاجرين في المجتمع الإيطالي وأقروا قانونا بشأن الهجرة صارما للغاية (قانون بوسي - فيني) (A/59/330، الفقرة ٢٥).

ولاحظت سلطاتنا أيضا الإشارة في الفقرة ٢٠ من الدراسة المذكورة إلى إيطاليا "باعتبارها مثال آخر على هذا النوع من الائتلاف الحكومي بين اليمين واليمين المتطرف" الذي وصف في الفقرة نفسها بأنه يمكن "اليمين المتطرف من دخول الحكومات الوطنية، وإلى حد ما، من فرض برنامج العنصري المفعم بكرهية الأجانب".

وأود أن أذكر بأن حزب التحالف الوطني ورابطة الشمال هما عضوا حكومة جعلت من محاربة العنصرية وكرهية الأجانب وكرهية الإسلام ومعاداة السامية أولوية في برنامجها السياسي. وفضلا عن ذلك، أنشأت هذه الحكومة مؤخرا كما تعلمون، لجنة خاصة كلفت بمهام رصد هذه الظواهر على الصعيد الوطني. كما أن هذه الحكومة تعمل جادة على تنفيذ

خطة عمل ديربان لمحاربة العنصرية والتعصب وتخطط لعدد آخر من المبادرات ذات الصلة في هذا الميدان.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن قانون بوسي - فييني المستوحى من نفس المبادئ، يساهم في منع ومكافحة الهجرة السرية واستغلالها بشكل إجرامي، مما يساعد في تحسين نوعية حياة المهاجرين والتنفيذ من الاتجار في البشر.

وبناء عليه سأكون ممتنا لو وضعت الاعتبارات المتقدمة في الحسبان على النحو الواجب. وفي الوقت نفسه ستطلب إيطاليا إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك إدراج هذه الرسالة ضمن الوثائق الرسمية للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة بوصفها ملاحظات الحكومة الإيطالية على الفقرتين ٢٠ و ٢٥ من تقريركم.

(توقيع) باولو بروني
السفير